## أسباب الإجمال

الكتاب لوالسنة فغ

وأثرها في الاســـتنباط

تأليف الدكنور أسَامة محمّرعَبلِعظيم حمزة

> الناشر دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع أمام إدارة الأزهر ت٢٧٢٥٧

الطبعة الأولي 1611 هـ - 1991 م حقوق الطبع محفوظة رقم الإيداع بدار الكتب (91/879)

## الإهداء

الى أمّى كحبيب. أحقّ الناسن تحسس صحب ابتى وأعظهم الناس حقت على وأعظهم الناس حقت على جنى غرسه صب المعتمدة وتعبيب المحبيب عاقبه المره من عرسه المحبيب عاقبتها ويمنعها بالصحة ويوفقها الملاصل ويمنعها بالصحة ويوفقها الملك

إلى روح أبى وأسال معتب الى أن تنجب اوزعنه ومعبسلي رحبت

## بسم **الله الرحين** الرحيم تقديم

إِلَى الحَمْدَ لله نَحْمَدُه ونَسْتعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيّئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضلِل فلا هادى له ، واشهد ألا إله إلا الله وحْدَهُ لا شريكَ له ، واشهد أن محمّدا عبده ورسوله ،

اللهُم صلِّ على مُحَمَّد النّبيّ وأزواجه أمّهات المؤمنين ، ودُرّيّته وآلِ بَيْتِه كما صَلَيْتَ على آلِ إِبْراهيم ، إنّك حَميدُ مَجيدُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ امَنُوا اللّهِ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلا تَمُوثُنَّ إِلاّ وَانْتُم مُسْلِمُونَ ﴾ ، ﴿ يَا آيُّهَا النّاسُ اللّقوا رَبَّكُم الّذِي خَلْقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثُ مِنْهُما رِجَالاً كَثَيْراً وَنِسَاءٌ ، وَاتّقُوا الله الّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام ، إِنَّ الله كَانَ عَلَيْكُمْ رَقيبا ﴾ ، ﴿ يَا آيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا اللهُ وقولوا قُولاً عَلَيْكُمْ رَقيبا ﴾ ، ﴿ يَا آيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا اللهُ وقولوا قُولاً سَدِيداً ، يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، ومَنْ يُطْعِ اللهُ ورَسُولَه فَقَدْ قَازَ قَوْزًا عَظَيما ﴾

أما بعد ...

فإن هذا الكتاب وإن اختص بِجُزئيّة ﴿ أَلْسِابِ الْإِجْمَالُ ﴾ من باب المجمل والمبيّن إلا أنّه يغطّي بذلك باب الإجمال كله إذ يشتمل علي تعريف المجمل ، ويستعرض من أسباب

الإجمال ما يتضح به أنواعه، وأقسامه، وأمثلته، وكذلك ما يُمكِن بناء مسائل الإجمال عليه ، من حيث اشتمال كلّ مسألة علي سبب أو أكثر ، فتكون تطبيقاً فقهياً على الأسباب .

ويُواجهُ هذا الكتاب مُشكلات قديمة في درس علم الأصُول.

أُولِهِ : خُلوَّ كُتُب الأصول - في كثير من القضايا - عن المثال الموضّح للفكرة .

ثانيها : وُجود أمثلة غير وافية بالمقصود

ثالثها: انفصال عتيق بين قواعد الأصول وبين نصوص الوخي الإلهي حوّل هذا العلم إلى مُجادلات فِكْرية ، ومُحاورات عقلية ، وإن تضمّنت غذاء العقل ورياضته ، إلا أن خُلوها عن زاد الروح ، وسياسة النفس ، نقص حظ التعبّد منها ، وآذن بدُخول العواري ممّا لا يترقب عليه أثر فقهي ولا عمل قلبي .

وخُطورة المُشكلة الأولي لأمرين :

الأوّل : أنَّ وُجُود المثالِ توضيح للقاعِدة ونقلُ لها من حيّز الفروض العقليَّة إلى الوقائع العمليَّة .

القاني : أنَّ عدَّ ما فَقِد مِثَالَهُ من قواعِد الأصول عارِية ؛ حتى لو كان فَرْضاً عقليًا صَحِيحاً ؛ فإنَّ المراد من هذا العلم التَّمَهيد لاستنباط الأحكام.

قلو لم يُوجد بعد كمال الاستقراء مثال ؛ كان أمارة انفصال هذه القاعدة عن الأحكام ؛ بل واستغناء الاستنباط عنها .

امًا المشكلة القانية؛ فترجع أهميّتُها إلى أنّ شرط المثال عَدَم الانفصال عن الهدّف؛ وذا يَستَلزم ضرورة تَرْتيب الآثار الفقهيّة عليه ، ويتسع ذلك ليَشمل دائِرة النصوص ، بل وكلام النّاس.

فإذا قصر المثال عن إفادة الأحكام - وإن كان مطابقا للقاعدة - في فن كَيْفِيَّة اسْتِخْراج الأحكام ، لم يكن وافياً بالمقصود ، وكان جديراً بالاستبدال .

ولمعالجة المشكلة القالفة؛ لا بُدّ من التّنبيه على أمر مهم ، وهو أنّ الحاجة قد أصبَحت مُلحّة لبعث نَوْع من كتابة الأصول قد اندرس بثمتزج فيه قواعد الأصول بالنّصوص ، فيتقرّب بذلك مقصود الاستنباط ، ويظهر حقيق الأثر للقاعدة ، ويَنكشف زينف ما لا أثر له ، وتكون قيمة كلّ أصل بحسب ما له من تطبيقات ، وما يترتّب عليه من فروع .

وقد نبّه إلى هذا الأمر الإمام أبو إسحق الشّاطبيّ في قَولُه "
" كلّ مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبّني عليها قروع فقهيّة ، أو آداب شرعيّة ، أو لا تكون عَونا في ذلك ؛

فوضعها في أصول الفقه عارية " (١).

وقوله كذلك : " وكل مسألة في أصول الفقه ينبني عليها فقه ، إلا أنه لا يحصل من الخلاف فيها خلاف في فرع من فروع الفقه فوضع الأدلة على صحة بعض المذاهب أو إبطالها عارية أيضا "(٢).

ويستَغيد دَرْس الأمنول بذلك مُخاطبة الرُّوْح ، وسوَق القلب إلى الرَّبِّ سُبْحالَه و تعالى بما أوْدع الله تعالى بميانه وبَلاغ رسولِه على من زاد الإيمان ، وأسباب اليَقِين والفُرقان.

ويتخلّص الدُّرْس بذلك ممَّا يَكْتَنِف سَيْرِه مِنْ كَلالٍ ، وممَّا يَهدَّدُ أَمْرَه مِنْ سَآمَةِ أُومِلل .

وهذا اللون من الكتابة ميسور في صنيع الأقدمين بابهي صوره ، وقد حَفظ التّاريخ برهاناً على ذلك كتاب الرّسالة للإمام الشّافعيّ ، والموافقات للشاطبي.

ولعل ما أصاب المسلمين من نكبات أودَت بقدر هائل من خَزائِن المُصنَّفات ، هو السبب في الحَيْلولة دُون الوُصول إلي براهينَ أخري على هذا الأمر .

ونَوْعُ آخرُ مِن الاعْتذار بِأَنَّ مَن جاءَ بعْد ذلك ما كانوا

<sup>(</sup>١) الموافقات (١/٢٤)

<sup>(</sup>٢) الموافقات (١/٤٤)

يشتغلون بالأصول إلا بعد تضلعهم من علوم الوَخي الإلهي ، التي منها استظهار نصوص الكتاب والسنة ، وكانوا مع ذلك متمقلين لهديهما في كل أمورهم ، فَإنَّ مَعاني الإيان لهي حاضرة في أذهانهم ، غَيْر غائبة عن حواسهم وواقعهم ، فكانت تلك الكتابة وافية بالأغراض ، غَيْر مُوحِشة للمتعلمين .

وفائدة أخري لِهذا اللّون المقترح من الكتابة . وهي التّدريب على مَطلوب الاجتهاد ، لِيأخُذ الأصوليُّ بعد حظه من النّظر حقّه من المشاركة في الحياة الفقهيّة التي تشتمل على المسلم في أموره الخاصة والعامّة.

ثم لا يزيد هذا الكتاب عن معني المحاولة العِلْمِيَّة ؛ التي وإن لم تفتقر إلى الدَّقَة واستِفْراغ الوُسْع ؛ فلا تستَغني عن الرَّاي الآخر ، ومُعاودة النَّظر.

ولعل قصد إظهار ما فيه من غريب الفوائد ، والدلالة على ما فَتح الله الكريم من هذا الباب مما لم يكن في الحسبان ؛ قد استعجل بالكتاب ليَخْرُج من غير قصد الاستقصاء للاسباب ، أو الحصر للفروع ؛ فوق كون ذلك بحراً لا ساحِلَ له .

وسبيلُ الأوَّل : حصر الاحتمالات العقليَّة .

ويُتوصَّل إلى الثَّاني: بتطبيق تلك الاختمالات على جُزئيّات نُصوص الكتاب الكريم سُورةً سُورة ، ثمَّ علي صَحيْح حَديْث النَّبيّ الله في كتاب كتاب من دواوين السُّنَّة المطهّرة

وإذا تُصُوّر إمكان الأمر الأوّل بوجه ما؛ فإنّ نيل الأمر الثّاني يَخْتَاج إلي جُهُودٍ مُتضافرة ، وأعمارٍ غير مُتقاصِرة ، بل ولا يتمّ ذلك إلا في مُجلّدات كثيرة .

ويُرجي من هذا الكتاب أن يكونَ فتحا لبابِ لم يُطرق ، ودليلاً إلي طريقٍ لم يعهد .

وقد اشتملَ هذا الكتابُ على تمهيد ، وبابَيْن ، وخاتمة : \* أما التم هيد : فللتّغريف باسباب الإجمال

حيث تضمّن التّغريف اللّغوي للإجمال وتغريف المجمل في اصطلاح الأصوليّين والمختار من بَيْن هذه التّغريفات ثمّ مُقدّمة في التّغريف بأسباب الأجمال .

\* واختص **الباب الأول** بالكلام على إجمال الأقوال ، وقد انقسم إلى ثلاثة فصول :

\* ضمّ الفصل الأول منها ؛ الأسباب النّخوية المسوّغة للتّخويز العقلي المفضي للإجمال ، وفيه اثنا عشر سبباً لم يخط بعناية الأصوليّين منها إلا الأول والتّاني ، تفرّع عليها ما يزيد علي ثمانين مثالاً ، هي مسائل استنباط من الكتاب العزيز، أو السّنة المطهّرة، أو كلام النّاس، لم تتسع دَواوِينَ الأصول إلا

لواحد أو اثنين منها.

\* بينما ضَمّ الفَصل الثّاني الأسباب البلاغيّة للإجمال.

وفيه ستّة أسباب ، تفرّع عنها ما يَزِيد على أربعين مثالاً.

\* والقصل الثالث : في اسباب الإجمال الرّاجعة إلى الوضع اللغويّ وفيه خَمْسة أسباب تضمّنت ما يزيد على خَمْسة وعشرين مسألة فقهيّة على سبيل المثال والتّوضيح والتّفريع.

\* أما البابد الثَّافلي : ففي إجمال الأفعال.

وفيه خَمْسة فُصول تَضمَّنت ثِنْتَين وثلاثين مسألة مبنيَّة على أنواع الفُصول.

\* ففي القصل الأول: إجمال الفعل مطلقا.

\* وفي الفصل الثاناي الجمال الفعل لاحتمال الخصوصية .

\* وفي الفصل الثالث : تردد الفعل بين الفتيا والقضاء

\* وفي الفصل الرابع : التردد فيما تدل عليه اقضيته

\* وفي الفصل الخامس: إجمال التروك .

\* وامَّا الخاتمة فَفي مطلبَين :

\* بينَ الله الله الله عناية الأصوليّين بأسباب الإجمال.

\* وفي الثانع : تخقيق القُول فيما ذُكَر بعض المسنَّفين من

أسباب للإجمال ، وتبيين وجه الصواب من ذلك

- هذا وقد جاد الله الكريم بين يدي أغلب الأسباب بضوابط محدِّدة لكل سبب منها مع ذكر معني القيود ، وقبيين المخترزات بأمثلة الكتاب والسنّة.

فَتَحصَّل بذلك سبعة عشر ضابطاً ؛ عطاء الله فيها أعظم من مُحاولة العُقول ، مع فَقْدان الأثر فيما سبَق.

ولما كانت طريقة هذا الكتاب تطبيق ضوابط الأصول على نصوص الكتاب والسئنة ، كان لبناء المسائل وتفريع المذاهب الصدارة ، وكان لنقول المذاهب وعزوها الحاشية ، وما الحق بالكتاب من أدلة وحجاج فإنما أريد به الإشارة إلى أنواع القرائن وأصناف المرجّحات ، التي بها يزول الإجمال .

ومحل استقصاء ذلك كتب الخلاف ومصنفات الفقه

فلَعلَك تجِدُ قواعِدَ مُحَرَّرة ، ومذاهِبَ مَغْزُوَّة ، وأَدِلَةُ مُرَجَّحَة تكونُ عَونا لَكَ على تَفَهَّم قَصْدكَ وبُلُوغ غَرَضك .

وبعد فإن راقك - أيها القارئ الكريم - من غرائبه شيء ، فذاك جود الله لا سعي البشر ، فباب الله فالزم وغير الله لا تسال.

وإن سامك منه نقص ، فذاك وصف البشر

فلو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ - كما قال

المزنى : أبي الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه (١)

قهذه بضاعة صاحبِها المزجاة مسوقة إليك ، وهذا قَهْمه وعقله مغروض عَلَيْك ، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه ، ولك ثَمَرته وعَلَيْهِ عائدَتُه ، فإن عدم منك حَمدا وشكرا ، قلا يعدم منك عذرا ، وإن أبَيْتَ إلا الملام فبابه مفتوح ، وقد :

استأثر الله بالقناء والحم د وولي الملامة الرَجُلا فنسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها المديمها علينا مع تقصيرنا في الإثيان على ما أوجَب به مِنْ شُكْرِه بها ، الجاعلنا في خَيْرِ الله الحرجَت للنّاسِ أن يرزقنا فَهْما في كتابه ثمّ سُنّة نبيّه ، وقولا وعملا يؤدي به عَنّا حَقّه ، ويُوجِبُ لنا نافلة مَزيْدِه (٢)

و الله المسئول أن يجعل هذا العَمَلَ لوَجْهِهِ خالصاً ، ويَنْفَعَ بِهِ مُؤَلِّفَه وقارِئَه وكاتِبَهُ ومَن ساعَدَ فِيه في الْدُنْيا والآخِرَةِ إِنَّه سَمِيْعُ الدَّعاء وأهْلُ الرَّجاءِ وهُوَ حَسْبُنا ونِعْمَ الْوَكِيْلُ

## والحمد للمرب العالمين

د. أسامة محمد عبد العظيم حمزة

<sup>(</sup>١) نقلها العلامة الأستاذ محمود شاكر بغلاف تهذيب الأثار

<sup>(</sup>٢) الرسالة (١٩-٢٠)